

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

5.1 التمهيد

يحتوي الفصل الخامس على النتائج والتوصيات لدراسة أثر ربط المؤسسات الخيرية الاتحادية والمحلية بالنظام الالكتروني الموحد في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. كما يحتوي الفصل الخامس على مناقشة النتائج والتوصيات والتوصيات للدراسات المستقبلية وأوجه القصور في الدراسة ومساهمات الدراسة ومميزات الدراسة والخاتمة، وسوف نستعرض تباعاً لكافة النقاط السالف ذكرها بالترتيب.

5.2 مناقشة نتائج الدراسة

بعد نتائج التحليل الإحصائي يمكن القول أنه تم التعرف على أثر ربط المؤسسات الخيرية الاتحادية والمحلية بنظام الكتروني موحد في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتم إجراء التحليل الإحصائي على عدد 45 فقرة بعد توزيع الاستبيان على المشاركين في الاستبيان أبوظبي وخاصة العاملين في الجمعيات الخيرية والإتحادية والمحلية بنظام الكتروني موحد، حيث تم توزيع الاستبيان على عدد 250 من العاملين في هذه الجمعيات الخيرية، ولقد بلغت عدد الاستثمارات الصالحة لإجراء التحليل الإحصائي 226 استثماراً، وبلغ عدد الاستبيانات غير المكتملة 14 أما الاستبيانات التي لاتصلح بسبب التكرار غير المبرر في الإجابات فقد بلغت 10 وبلغت نسبة الاستثمارات المكتملة 86.9% أما الاستثمارات التي لاتصلح فقد بلغت نسبتها 4% أما نسبة الاستثمارات غير المكتملة 5.6%، كما أن الدراسة شملت تحليل ثلاثة أهداف وثلاثة فرضيات وذلك للإجابة على ثلاثة تساؤلات بشكل واضح.

وسوف نتناول مناقشة النتائج في إطار مناقشة الأسئلة وتحقيق أهداف وفرضيات الدراسة كما يلي:

السؤال الأول: ما هو متسوى النظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة؟

الهدف الأول: تحديد متسوى النظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة.

أوضحت النتائج أن إجمالي المتوسطات الحسابية قد حقق 4.23 محاور الدراسة، كما أوضحت النتائج أن مجالات الجمعيات الخيرية قد حصلت على أعلى متوسط حسابي 4.20، كما حصل محور الصعوبات التي تواجه الجمعيات الخيرية على الترتيب الثاني لحصوله على متوسط حسابي قدره 4.02 أما محور تنفيذ التوجهات الحكومية في حصل على 4.01 وهو الترتيب الثالث، وجاء في الترتيب الأخير محور مدى تنفيذ التوجهات الحكومية بمتوسط حسابي 4.07. وهو ما يشير إلى أن مستوي النظام الإلكتروني الموحد يتحدد من خلال مجالات الجمعيات الخيرية والصعوبات التي تواجه الجمعيات الخيرية وتنفيذ التوجهات الحكومية. أوضحت نتائج التحليل الوصفي أن فقرات محور النظام الإلكتروني الموحد مقبولة وفقاً لمعامل ليكارت الخماسي، حيث حققت الفقرات أعلى متوسط حسابي بين كافة الفقرات والتي تنص على أن تقوم الجمعيات الخيرية بتسجيل كافة البيانات عن المتطوعين على النظام الإلكتروني قد حصلت على أعلى متوسط حسابي 4.04 من بين الفقرات الأخرى وحصلت على الترتيب الأول بين الفقرات، أما الفقرة الثانية التي حصلت على الترتيب الثاني هي الفقرة التي تنص على آليات العمل على النظام الإلكتروني سهل وميسر، حيث حصلت على متوسط حسابي قدره 3.99. أما الفقرة التي حصلت على الترتيب الثالث بين الفقرات هي الفقرة التي تنص على النظام الإلكتروني يقوم يساهم بربط الجمعيات الخيرية بعضها البعض، حيث حصلت على متوسط حسابي قدره 3.88، وهو ما يؤكد على أن فقرات محور النظام الإلكتروني الموحد كلها فقرات مقبولة، حيث تحققت فيها معايير معامل ليكارت الخماسي، حيث حقق

المتوسط الحسابي لمعظم الفقرات من 3 إلى 5. وبالتالي فإنه يمكن القول أن هدف الدراسة الأول قد تحقق بشكل واضح.

السؤال الثاني: ما هي علاقة بين الصعوبات التي تواجه المؤسسات الخيرية، مجالات المؤسسات الخيرية و التوجهات الحكومية على النظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة؟

الهدف الثاني: بيان علاقة بين الصعوبات التي تواجه المؤسسات الخيرية، مجالات المؤسسات الخيرية و التوجهات الحكومية على النظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة.

الفرضية الأولى: هناك علاقة إحصائية بين الصعوبات التي تواجه المؤسسات الخيرية والنظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة.

الفرضية الثانية: هناك علاقة إحصائية بين مجالات المؤسسات الخيرية على النظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة إحصائية بين التوجهات الحكومية والنظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة.

أوضحت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك علاقة إحصائية مباشرة بين الصعوبات التي مرت بها الجمعيات الخيرية الاتحادية والنظم الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث حصلت الفرضية على مستوى المعنوية 0.000، وكذلك هناك علاقة إحصائية بين التوجهات الحكومية والنظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث حصلت الفرضية على مستوى المعنوية.

وكذلك فإن العلاقة بين مجالات المؤسسات الخيرية على النظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث حصلت الفرضية على قيمة مستوى المعنوية 0.000، ومن الجدير بالذكر أن الفرضية قد حققت مستوى المعنوية من 0.000 إلى 0.005، كما أكدت نتائج تحليل الارتباط على أن هناك علاقة

قوية بين المتغيرات بعضها البعض، وكذلك فإن نتائج التحليل الوصفي قد أكدت أن فقرات محور مجالات عمل المؤسسات الخيرية والإتحادية المحلية تتوافق مع معايير معامل ليكارت الخماسي، حيث حصلت الفقرات على 3 إلى 5، وكان من بين أبرز الفقرات التي حصلت على أعلى متوسط حسابي في المجال الاجتماعي الفقرات التي تنص على (استقطاب المتطوعين، بناء وتحسين المساكن وكفالة الأيتام ورعايتهم)، أما في المجال الصحي فقد كانت نتيجة التحليل الإحصائي لصالح المجالات التالية (تقديم المساعدات المالية للمرضي، تقديم الأدوية للمرضي وتقديم برامج توعوية)، أما في المجال التعليمي فقد حصلت المجالات التالية على أعلى متوسط حسابي (رعاية الموهوبين، بناء المدارس وتقديم المنح التعليمية)، أما في المجال الإقتصادي فإن نتائج التحليل الإحصائي كشفت إلى حصول المجالات التالية على أعلى متوسط حسابي والتي تنص على (تسويق منتجات الأسر المنتجة، دعم الأسر المنتجة وتقديم قروض مالية ميسرة)، أما مجال الدعوة والإرشاد الديني فقد كشفت نتائج التحليل الإحصائي على حصول المجالات التالية على أعلى متوسط حسابي والتي تنص على (كفالة الدعاة، إقامة الدروس والندوات الشرعية ودعم حلقات تحفيظ القرآن).

كما أوضحت نتائج التحليل الإحصائي أن فقرات محور النظام الإلكتروني الموحد، حيث حصلت على أعلى متوسط حسابي من بين فقرات المحور، وأن من بين أبرز الفقرات هي أن تقوم الجمعيات الخيرية بتسجيل كافة البيانات عن المتطوعين على النظام الإلكتروني وأن آليات العمل على النظام الإلكتروني سهل وميسر، وأن النظام الإلكتروني يقوم يساهم بربط الجمعيات الخيرية بعضها البعض، وهو ما يؤكد على أن فقرات محور النظام الإلكتروني الموحد كلها فقرات مقبولة، حيث تحققت فيها معايير معامل ليكارت الخماسي، حيث حقق المتوسط الحسابي لمعظم الفقرات من 3 إلى 5. وبناء على ما تقدم فإن الفرضية تكون مقبولة أو بعبارة أخرى يوجد علاقة إحصائية مباشرة بين مجالات المؤسسات الخيرية على النظام الإلكتروني الموحد في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

السؤال الثالث: ما الصعوبات التي تواجه المؤسسات الخيرية لربطها بنظام إلكتروني موحد بدولة الإمارات العربية المتحدة؟

الهدف الثالث: تقييم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الخيرية لربطها بنظام إلكتروني موحد بدولة الإمارات العربية المتحدة

أوضحت نتائج الدراسة أن هناك ارتباطاً قوياً بين الصعوبات التي تواجه المؤسسات الخيرية والربط بنظام إلكتروني بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث حقق متغير الصعوبات التي تواجه المؤسسات الخيرية والنظام الإلكتروني موحد، حيث أن الارتباط قوي لأنه حقق قيمة أقل من 0.7 وهو ما يعني ارتباطاً طرئاً قوياً. وهو ما يعني قدرة النظام الإلكتروني على تجاوز وتقييم الصعوبات بشكل كبير.

5.3 الاسهامات الأكاديمية

ساهمت الدراسة من الناحية العلمية والناحية النظرية، فمن الناحية النظرية قد ساهمت الدراسة في إظهار الإطار النظري للجمعيات الخيرية والإسلامية والإتحادية، كما أضفي الإطار النظري على محاولة ربط مجالات المؤسسات الخيرية والإسلامية بالنظام الإلكتروني الموحد ومعرفة التحديات التي تواجه تطبيق النظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة، كما أن الدراسة قد ساهمت من الناحية العملية إظهار مدى علاقة التوجهات الحكومية بالنظام الإلكتروني الموحد ومدى تأثير التحديات التي تواجه المؤسسات الخيرية الإسلامية وإيضاح واستكشاف مجالات الجمعيات الخيرية الإسلامية والإتحادية والمحلية وإمكانية ربط هذه الجمعيات بالنظام الإلكتروني الموحد. كما أن نتائج هذه الدراسة تعتبر امتداداً لاسهامات الباحثين، وهو ما يجعل هذه الدراسة مهمة للباحثين أو المتخصصين في مجال الخدمات الخيرية.

5.4 الإسهامات والآثار المترتبة على المنهجية

اسهمت الدراسة في التعرف على الطرق المنهجية التي تناولت مسألة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما يمكن أن التعرف على الأساليب التي تعرف عليها الباحث بشكل واضح، كما أن الدراسة اسهمت بدرجة كبيرة في كشف الصعوبات التي تواجه الجمعيات الخيرية، كما أن الدراسة قد ساهمت بتحديد متغيرات وأهداف الدراسة بشكل كبير.

5.5 الآثار و الإسهامات: علمياً، منهجياً والبيئة

ساهمت الدراسة من الناحية العلمية بأنها كشفت عن المشكلات التي تعاني منها الجمعيات الخيرية الإسلامية وأن هناك علاقة بين مجالات الجمعيات الخيرية والنظام الالكتروني الموحد بشكل كبير، كما ساهمت الدراسة من الناحية المنهجية بأنها استخدمت التحليل الوصفي التحليلي لوصف وتحليل أثر الجمعيات الخيرية والاتحادية والنظام الالكتروني. كما أن هذه الدراسة سوف تؤثر في بيئة العمل يساهم في التعرف على طبيعة الجمعيات الخيرية بشكل كبير.

5.6 الاستنتاجات

تستنتج الدراسة أهمية الربط الالكتروني للجمعيات الخيرية والاتحادية بإمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، كما أن الربط الالكتروني قد يساهم في ضبط العديد من المجالات داخل نظم المعلومات الالكترونية ومن بينها المجال الصحي والاجتماعي وكذلك مجال الدعوة الإرشادية. ومن أبرز الاستنتاجات التي واجهت الباحث في الدراسة هو انتشار الظروف الصحية السيئة التي حالت دون إجراء الباحث لمزيد من المقابلات الميدانية والتي من خلالها سوف يمكن تقييم أداء الجمعيات الخيرية الإسلامية بشكل أكثر توسعاً من الأساليب الإحصائية التي اتبعتها الدراسة. كما أن التوسع في إجراء العينة سوف يفيد البحث بشكل كبير فضلاً عن إجراء مزيداً من المقارنات بالعديد من الدول العربية والإسلامية.

5.7 التوصيات والإقتراحات

أولاً: التوصيات

أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات يمكن إجمالها فيما يلي:

1. ضرورة التوسع بربط الجمعيات الخيرية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة بكافة الجمعيات الخيرية المجاورة في دول الخليج العربي ولاسيما دولة سلطنة عمان.
2. العمل على تطوير أداء الجمعيات الخيرية ومنح ميزات تفضيلية للمتبرعين والمساهمين في المجتمع.
3. العمل على الاهتمام بالدول الإسلامية الفقيرة واستقطاب أعداد كبيرة من الفقراء للعمل في الإمارات العربية المتحدة.
4. قيام وسائل الإعلام بدور كبير في الترويج للمؤسسات الخيرية الإسلامية من أجل توسيع قاعدة المستفيدين من برامجها.
5. استمرار دعم الحكومة للجمعيات الخيرية الإسلامية ومنحهم مزيداً من الاهتمام والصلاحيات.
6. ضرورة البحث عن إحدى التجارب الناجحة لتطبيق الجمعيات الخيرية ولاسيما الجمعيات الخيرية في دولة الكويت من أجل محاولة تطبيق تجربتها.
7. محاولة استخدام المحاكاة لتطبيق هذه التجربة في المؤسسات الخيرية الإسلامية والإتحادية المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
8. القيام بما يلزم نحو الاستعانة بالخبرات الفنية التي من شأنها أن تقوم بسد الثغرات الفنية في النظم الإلكترونية الموحدة المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.
9. محاولة توحيد العمل الخيري من خلال جامعة الدول العربية لمحاربة الفقر في كافة الدول العربية والإسلامية.
10. إبراز تعاون الحكومات العربية والإسلامية وإتاحة الفرصة للمؤسسات الخيرية أن تعمل على توزيع المساعدات لمستحقيها.

ثانياً: الإقتراحات

تقوم التوصيات للدراسات المستقبلية على توجيه الباحثين نحو الجمع بين المنهج الكمي والمنهج النوعي وذلك للتوصل إلى نتائج أكثر دقة بخصوص إجراء مقابلات مع العاملين في المؤسسات الخيرية الإسلامية، وكذلك إيجاد مقترحات بضم كافة المؤسسات الخيرية سواء الاتحادية أو المحلية لتكون ضمن هيئة واحدة فقط، كما أن من أبرز التوصيات المستقبلية هو القيام بإختيار إحدى الدول الخليجية الأخرى ولاسيما قطر والكويت ومحاولة إجراء مقارنة بين الجمعيات الخيرية الإسلامية في قطر وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة والكويت من أجل الحصول على المزيد من النتائج.

5.8 الخلاصة

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر ربط الجمعيات الخيرية الإسلامية والاتحادية بالنظام الإلكتروني الموحد بإمارة أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة، وتكمن مشكلة الدراسة في عدم القدرة على ربط الجمعيات الخيرية والإسلامية، الأمر الذي أثر سلباً على النظام الإلكتروني الموحد. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مدى كفاءة الجمعيات الخيرية الإسلامية بإمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل أثر ربط الجمعيات الخيرية الإسلامية والاتحادية بالنظام الإلكتروني الموحد بإمارة أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة، واستخدمت الدراسة الجمعيات الخيرية الإسلامية بإمارة أبوظبي كمجتمع الدراسة، وتم توزيع 250 استمارة استبيان على العاملين بالجمعيات الخيرية الإسلامية بإمارة أبوظبي، وبلغت عينة الدراسة 226 من العاملين في الجمعيات الخيرية بإمارة أبوظبي. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن هناك علاقة إحصائية بين الصعوبات التي تواجه المؤسسات الخيرية على النظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة، كما أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إحصائية مباشرة بين مجالات المؤسسات الخيرية على النظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية

المتحدة، كما أوضحت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك علاقة إحصائية بين مدي تنفيذ التوجهات الحكومية والنظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات من بينها ضرورة التوسع بربط الجمعيات الخيرية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة بكافة الجمعيات الخيرية المجاورة في دول الخليج العربي ولاسيما دولة سلطنة عمان، كما أوصت الدراسة بضرورة إبراز تعاون الحكومات العربية والإسلامية وإتاحة الفرصة للمؤسسات الخيرية أن تعمل على توزيع المساعدات لمستحقيها. ساهمت الدراسة من الناحية العلمية والناحية النظرية، فمن الناحية النظرية قد ساهمت الدراسة في إظهار الإطار النظري للجمعيات الخيرية والإسلامية والإتحادية، كما أضفي الإطار النظري على محاولة ربط مجالات المؤسسات الخيرية والإسلامية بالنظام الإلكتروني الموحد ومعرفة التحديات التي تواجه تطبيق النظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة، كما أن الدراسة قد ساهمت من الناحية العملية إظهار مدى علاقة التوجهات الحكومية بالنظام الإلكتروني الموحد ومدى تأثير التحديات التي تواجه المؤسسات الخيرية الإسلامية وإيضاح واستكشاف مجالات الجمعيات الخيرية الإسلامية الإتحادية والمحلية وإمكانية، تستنتج الدراسة أهمية الربط الإلكتروني نظراً لأهميته بشكل كبير، كما أن الربط الإلكتروني قد يساهم في ضبط العديد من المجالات داخل نظم المعلومات الالكترونية ومن بينها المجال الصحي والاجتماعي وكذلك مجال الدعوة الإرشادية. من أبرز الاستنتاجات التي واجهت الباحث في الدراسة هو المشكلات المرضية مثل انتشار الظروف الصحية السيئة التي حالت دون إجراء الباحث لمزيد من المقابلات الميدانية والتي من خلالها سوف يمكن تقييم أداء الجمعيات الخيرية الإسلامية بشكل أكثر توسعاً من الأساليب الإحصائية التي اتبعتها الدراسة. ولقد أوصت الدراسة بأن تطوير أداء الجمعيات الخيرية يتقضي توفير معدات وكذلك قيام وسائل الإعلام بدور كبير في الترويج للمؤسسات الخيرية الإسلامية من أجل توسيع قاعدة المستفيدين من برامجها، تقوم التوصيات للدراسات المستقبلية على توجيه الباحثين نحو الجمع بين

المنهج الكمي والمنهج النوعي وذلك للتوصل إلى نتائج أكثر دقة بخصوص إجراء مقابلات مع العاملين في المؤسسات الخيرية الإسلامية، وكذلك إيجاد مقترحات بضم كافة المؤسسات الخيرية سواء الاتحادية أو المحلية لتكون ضمن هيئة واحدة فقط، كما أن من أبرز التوصيات المستقبلية هو القيام بإختيار إحدى الدول الخليجية الأخرى ولاسيما قطر والكويت ومحاولة إجراء مقارنة بين الجمعيات الخيرية الإسلامية في قطر وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة والكويت من أجل الحصول على المزيد من النتائج